



الميليشيات تريد نصرا سريعا مع تزايد الضغوط الدولية لتسوية النزاع الليبي

قصف عشوائي على مناطق مساندة للجيش غرب ليبيا

تستشعر الميليشيات، ومن خلفها تيار الإسلام السياسي الذي يدعمها، أزمة بقاء في صورة نجاح المجتمع الدولي في فرض هدنة وإجبار الأطراف المتصارعة على العودة إلى المحادثات، لذلك تسابق الزمن لإحراز تقدم عسكري تحسّن به موقعها التفاوضي ولو على حساب المدنيين.

طرابلس - تحاول ميليشيات حكومة الوفاق إحراز تقدم عسكري ولو على حساب المدنيين استباقا للمحادثات التي من المتوقع أن يفرضها المجتمع الدولي خلال الفترة المقبلة.

وهاجمت الميليشيات مواقع تابعة للجيش بقيادة المشير خليفة حفتر في منطقة العريان التي يحشد الجيش منذ فترة قواته داخلها استعدادا لهجوم لاستعادة مدينة غريان القريبة منها. واستعملت الميليشيات حسب شهود عيان من داخل منطقة العريان كافة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة ما أدى إلى استهداف مدنيين. وتضاربت الأنباء بشأن سيطرة الميليشيات على المنطقة.

وأعلنت القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني الليبية، الأربعاء، إحراز تقدم نحو منطقة العريان، أحد تركزات الجيش جنوبي مدينة غريان.

وأفاد بيان مقتضب نشره المركز الإعلامي لعملية "بركان الغضب"، التي أطلقتها حكومة الوفاق لصد هجوم الجيش لتحرير العاصمة طرابلس، أن

القوات التابعة لها "تلاحق فلوق حفتر في منطقة العريان، وتدمر 4 أليات مسلحة تابعة لها". وغريان التي دخلتها قوات الجيش دون قتال، مع بداية معركة تحرير طرابلس واتخذتها مركزا لعملياتها الرئيسية، سقطت في يد الميليشيات في 26 يونيو الماضي.

ويسيطر الميليشيات المتحالفة مع حكومة الوفاق الليبية على العاصمة طرابلس، بعد أن فشلت الأخيرة في تنفيذ الترتيبات الأمنية الواردة في الاتفاق السياسي والتي تنص على إخراج الميليشيات من المدن وتجريدها من الأسلحة الثقيلة.

ويحاول الإسلاميون منذ السبت الماضي إحراز تقدم في محاور جنوب طرابلس وغريان، لكن محاولاتهم باءت بالفشل بعدما نجح الجيش في التصدي لهجماتهم.

وتحدثت قيادات محسوبة على تيار الإسلام السياسي عن ساعة الصفر التي ستقلب المعدلة وتنتهي المعارك المشتعلة منذ 4 أبريل الماضي لصالحها.

ويتوقع مراقبون أن تكون الميليشيات قد حصلت على دعم عسكري تركي بعد الزيارة التي قام بها وزير الداخلية في حكومة الوفاق فحفي باشاغا إلى أنقرة نهاية أغسطس الماضي.

وفي المقابل يحشد الجيش لعملية كبرى وتلوح قيادات عسكرية باقتحام

النصر السريع صعب التحقيق

ودعت مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع، خلال قمعتها التي عُقدت نهاية أغسطس الماضي في فرنسا، إلى تنظيم مؤتمر دولي يشمل كافة الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة في الأزمة الليبية.

وأكدت الدول السبع بشأن الأوضاع في ليبيا، في بيان، دعمها "الهدنة التي قد تمكن من وقف دائم لإطلاق النار"، و"دعم الحل السياسي كضامن للاستقرار" في ليبيا، و"دعم مجهودات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإقامة مؤتمر ليبي-ليبّي".

وقال السفير أوليفر أوفكرز على تويتر "بدأت ألمانيا من أجل ذلك عملية تشاور مع أطراف دولية رئيسية. مع وجود أعمال تحضيرية كافية قد تقود هذه الجهود إلى حدث دولي مهم هذا الخريف".

والتقى غسان سلامة، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثتها في ليبيا، سفيرة كندا إلى ليبيا هيلاري تشايلدن، حسب ما ذكرت البعثة عبر حسابها بموقع فيسبوك، وذلك لبحث "التطورات السياسية الأخيرة في ليبيا والأوضاع الدولية المستجدة والتخطيط للمؤتمر الدولي القادم حول ليبيا".

رصد وصول مقاتلين من إدلب السورية إلى مدن غرب ليبيا للقتال إلى جانب الميليشيات.

وفي يوليو الماضي حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من انتقال الإرهابيين من مدينة إدلب السورية إلى ليبيا.

وقال سفير ألمانيا لدى ليبيا الأربعاء، إن بلاده تهدف إلى عقد منتدى حول ليبيا هذا العام بالتعاون مع الأمم المتحدة لمحاولة إرساء الاستقرار في الدولة المنتجة للنفط والتي تشهد قتالا بين فصائل متناحرة من أجل السيطرة على العاصمة طرابلس.

اليسار المشتت في تونس يتطلع إلى السلطة عبر الرئاسة

انشقاقات الجبهة الشعبية تضعف فرص الوصول إلى قصر قرطاج

التعتت يقود أكبر حزب معارض في المغرب نحو التفكك

محمد مامون العلوئي

الرباط - احتدمت حدة الاستقطاب بين تيار "الشرعية" بقيادة الأمين العام للحزب الأصالة والمعاصرة حكيم بنشماس، وتيار "المستقبل" الذي يقوده القيادي في الحزب وعضو مكتبه السياسي، عبداللطيف وهبي.

ويستعد تيار "المستقبل" لعقد مؤتمره نهاية الشهر، بينما قرر حكيم بنشماس، التحضير لدورة استثنائية للمجلس الوطني للحزب لحسم تاريخ مؤتمر مواز.

وأرجأت المحكمة الابتدائية بالرباط، البت في الدعوى التي رفعها بنشماس، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، ضد سمير كودار، والتي طلب فيها بالحكم ببطان انتخاب الأخير رئيسا للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الرابع للحزب.

واستند بنشماس في الشكوى على ما اعتبره "سيرا غير عادي لاجتماع اللجنة التحضيرية وما شابه من تجاوزات واختلالات أشرت على حسن سيره وانعاقده".

وأكد القيادي بالحزب عن تيار "المستقبل" هشام الصغير، حصولهم على الترخيص النهائي لعقد المؤتمر، لافتا إلى "أنهم سينسبون كل ما قيل وسيعملون جاهدين على توحيد الصفوف".

وقال أحد قيادي الحزب لـ "العرب" رفض الكشف عن هويته، إن الطرفين يبدوان متشجنين وغير مستعدين لتقديم تنازلات تخدم وحدة الحزب، مشيرا إلى أن عددا من الشخصيات داخل الأصالة والمعاصرة وخارجه قدمت عددا من المبادرات لتجاوز الخلافات لكن كل طرف متشبث بموقفه.

أيضا، من بين المرشحين البارزين عن حزب "حركة تونس إلى الأمام".

والبريكي سبق له أن شغل منصب وزير الوظيفة العمومية، وينطلق في برنامجه الانتخابي من مشروعات تقوم على الكشف والنهوض الاجتماعي مثل خفض نفقات الدولة وتجميد الأجور والأسعار وإعلان هدنة اجتماعية.

فرص اليسار منعدمة بعد أن فوّت على نفسه استثمار حادثي اغتيال شكري بليعيد ومحمد البراهمي في انتخابات 2014

وعموما لن تكون المنافسة سهلة لليسار في مواجهة مرشحي باقي العائلات السياسية وفي مقدمتهم عبدالفتاح مورو مرشح حركة النهضة الإسلامية أو مرشحي التيار الليبرالي مثل رئيس الحكومة الحالي يوسف الشاهد عن حزب "حركة تحيا تونس".

ورئيس الحكومة السابق المهدي جمعة عن "حزب البديل"، أو وزير الدفاع الحالي عبدالكريم الزبيدي والرئيس الأسبق المنصف المرزوقي.

ولكن سليم بوخدير يرى فرصا حقيقية للمنافسة، ويوضح بقوله "اليمين حكم لأكثر من 60 عاما ونحن نشاهد حتى اليوم المصايلات، لا يزال ميالا إلى القمع والشمولية والبعد الطبقي وعلاقاته بالامبريالية، هذا إضافة إلى الغلاء وتدهور أوضاع الطبقات السحيقة".

ويتنافس 26 مرشحا من أجل الفوز بالانتخابات الرئاسية المبكرة المقررة في تونس الأحد المقبل.

تبدو المهمة في رئاسية 2019 أكثر صعوبة أمام اليسار بسبب الانشقاقات التي دبت في صفوف الجبهة الشعبية وتقدم أكثر من مرشح في السباق الرئاسي ما قد يفضي في النهاية إلى تشتت أصوات الناخبين ويضعف فرص الوصول إلى قصر قرطاج.

واعتبر المؤرخ والمحلل السياسي خالد عبيد أن فرص اليسار منعدمة لأن هذا التيار قوّت على نفسه استثمار حادثتي اغتيال شكري بليعيد ومحمد البراهمي في انتخابات 2014، واستنفد بعد ذلك هذا الرصيد الهام جراء ضيق أفق القياديين داخله. وتابع عبيد "أضف إلى كل ذلك حالة التشظي داخل اليسار وتقديمه اليوم لثلاثة مرشحين بعضهم قد لا يتعدى نسبة واحد بالمائة من أصوات الناخبين".

ولكن السياسي سليم بوخدير العضو في حملة المرشح حمة الهمامي، قلل من تأثير هذا الانقسام على حظوظ مرشحه وشعبيته لدى الناخبين. وبلغت بوخدير بقوله "الإحصائيات لدينا تقول بأننا نحافظ على موقعنا لدى الناخبين. الراسمال الحقيقي لحزبنا هو الصورة الرمزية للمناضل حمة الهمامي، نحن نمثل اليسار الحقيقي ولا نتقاطع مع اليمين ولا نغازله كما نملك إرثا ضخاليا قبل 2011".

وأضاف بوخدير: "الوضع السياسي مهيا اليوم لصعود اليسار إلى الحكم لأن اليمين يصعد الانهيار، لدينا مضامين بديلة وسنذهب إلى أصل الداء". ويتعرض الائتلاف الحاكم في تونس ومن ضمنه حزب النهضة الإسلامي إلى انتقادات بسبب سوء إدارته للأزمة الاجتماعية والاقتصادية الخانقة، فيما يتوقع مراقبون أن يؤثر الذم الشعبي المتواصل من السياسات الحكومية على حظوظ الحركة.

سيواجه حمة الهمامي (67 عاما) زعيم حزب العمال ويمثل ائتلاف الجبهة الشعبية، رفيقه السابق في الجبهة المنجى الرجوي (56 عاما) عن حزب الوطنيين الديمقراطيين ومكونات أخرى من اليسار السياسي، إلى جانب 24 مرشحا آخر في السباق الرئاسي.

ويقدم الرجوي النائب في البرلمان منذ 2011 والموظف في القطاع البنكي، نفسه كمرشح بديل لليسار معتمدا على "أولوية تحقيق الأمن الغذائي والسيادة على الثروات الوطنية ومكافحة الإرهاب" في برنامجه الانتخابي. وتحوم شكوك حول مدى قدرة الرجوي على المنافسة في السباق الرئاسي لكنه يبدي ثقة في حملاته الانتخابية بقدرته على المرور إلى الدور الثاني، كما سيكون عبيد البريكي (62 عاما) الناشط النقابي السابق والمحسوب على تيار اليسار

التاريخي حمة الهمامي من الدور الأول بعد أن حل ثالثا بنسبة 7.82 بالمئة من الأصوات خلف الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي ومناقسه في الدور الثاني الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي.

وعلى خلاف انتخابات 2014، يدخل الهمامي انتخابات 2019 ممثلا لائتلاف الجبهة الشعبية بعد انقسامات داخلية أدت إلى استقالات وانسحاب أحد أبرز مكوناته "حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد"، بسبب الخلاف حول مرشح موحد للانتخابات الرئاسية.

وشكل حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد الذي كان يرأسه السياسي الراحل شكري بليعيد، ائتلافا جديدا مع أحزاب أخرى صغيرة باسم حزب "الجبهة الشعبية" أيضا، وحصل الحزب الجديد على ترخيص من الحكومة قبل أيام من فتح باب الترشح للانتخابات التشريعية.

ولكن السياسي سليم بوخدير العضو في حملة المرشح حمة الهمامي، قلل من تأثير هذا الانقسام على حظوظ مرشحه وشعبيته لدى الناخبين. وبلغت بوخدير بقوله "الإحصائيات لدينا تقول بأننا نحافظ على موقعنا لدى الناخبين. الراسمال الحقيقي لحزبنا هو الصورة الرمزية للمناضل حمة الهمامي، نحن نمثل اليسار الحقيقي ولا نتقاطع مع اليمين ولا نغازله كما نملك إرثا ضخاليا قبل 2011".

وأضاف بوخدير: "الوضع السياسي مهيا اليوم لصعود اليسار إلى الحكم لأن اليمين يصعد الانهيار، لدينا مضامين بديلة وسنذهب إلى أصل الداء". ويتعرض الائتلاف الحاكم في تونس ومن ضمنه حزب النهضة الإسلامي إلى انتقادات بسبب سوء إدارته للأزمة الاجتماعية والاقتصادية الخانقة، فيما يتوقع مراقبون أن يؤثر الذم الشعبي المتواصل من السياسات الحكومية على حظوظ الحركة.

سيواجه حمة الهمامي (67 عاما) زعيم حزب العمال ويمثل ائتلاف الجبهة الشعبية، رفيقه السابق في الجبهة المنجى الرجوي (56 عاما) عن حزب الوطنيين الديمقراطيين ومكونات أخرى من اليسار السياسي، إلى جانب 24 مرشحا آخر في السباق الرئاسي.

ويقدم الرجوي النائب في البرلمان منذ 2011 والموظف في القطاع البنكي، نفسه كمرشح بديل لليسار معتمدا على "أولوية تحقيق الأمن الغذائي والسيادة على الثروات الوطنية ومكافحة الإرهاب" في برنامجه الانتخابي. وتحوم شكوك حول مدى قدرة الرجوي على المنافسة في السباق الرئاسي لكنه يبدي ثقة في حملاته الانتخابية بقدرته على المرور إلى الدور الثاني، كما سيكون عبيد البريكي (62 عاما) الناشط النقابي السابق والمحسوب على تيار اليسار

تبدو المهمة في رئاسية 2019 أكثر صعوبة أمام اليسار بسبب الانشقاقات التي دبت في صفوف الجبهة الشعبية وتقدم أكثر من مرشح في السباق الرئاسي ما قد يفضي في النهاية إلى تشتت أصوات الناخبين ويضعف فرص الوصول إلى قصر قرطاج.

واعتبر المؤرخ والمحلل السياسي خالد عبيد أن فرص اليسار منعدمة لأن هذا التيار قوّت على نفسه استثمار حادثتي اغتيال شكري بليعيد ومحمد البراهمي في انتخابات 2014، واستنفد بعد ذلك هذا الرصيد الهام جراء ضيق أفق القياديين داخله. وتابع عبيد "أضف إلى كل ذلك حالة التشظي داخل اليسار وتقديمه اليوم لثلاثة مرشحين بعضهم قد لا يتعدى نسبة واحد بالمائة من أصوات الناخبين".

ولكن السياسي سليم بوخدير العضو في حملة المرشح حمة الهمامي، قلل من تأثير هذا الانقسام على حظوظ مرشحه وشعبيته لدى الناخبين. وبلغت بوخدير بقوله "الإحصائيات لدينا تقول بأننا نحافظ على موقعنا لدى الناخبين. الراسمال الحقيقي لحزبنا هو الصورة الرمزية للمناضل حمة الهمامي، نحن نمثل اليسار الحقيقي ولا نتقاطع مع اليمين ولا نغازله كما نملك إرثا ضخاليا قبل 2011".

وأضاف بوخدير: "الوضع السياسي مهيا اليوم لصعود اليسار إلى الحكم لأن اليمين يصعد الانهيار، لدينا مضامين بديلة وسنذهب إلى أصل الداء". ويتعرض الائتلاف الحاكم في تونس ومن ضمنه حزب النهضة الإسلامي إلى انتقادات بسبب سوء إدارته للأزمة الاجتماعية والاقتصادية الخانقة، فيما يتوقع مراقبون أن يؤثر الذم الشعبي المتواصل من السياسات الحكومية على حظوظ الحركة.

سيواجه حمة الهمامي (67 عاما) زعيم حزب العمال ويمثل ائتلاف الجبهة الشعبية، رفيقه السابق في الجبهة المنجى الرجوي (56 عاما) عن حزب الوطنيين الديمقراطيين ومكونات أخرى من اليسار السياسي، إلى جانب 24 مرشحا آخر في السباق الرئاسي.

ويقدم الرجوي النائب في البرلمان منذ 2011 والموظف في القطاع البنكي، نفسه كمرشح بديل لليسار معتمدا على "أولوية تحقيق الأمن الغذائي والسيادة على الثروات الوطنية ومكافحة الإرهاب" في برنامجه الانتخابي. وتحوم شكوك حول مدى قدرة الرجوي على المنافسة في السباق الرئاسي لكنه يبدي ثقة في حملاته الانتخابية بقدرته على المرور إلى الدور الثاني، كما سيكون عبيد البريكي (62 عاما) الناشط النقابي السابق والمحسوب على تيار اليسار

التاريخي حمة الهمامي من الدور الأول بعد أن حل ثالثا بنسبة 7.82 بالمئة من الأصوات خلف الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي ومناقسه في الدور الثاني الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي.

وشكل حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد الذي كان يرأسه السياسي الراحل شكري بليعيد، ائتلافا جديدا مع أحزاب أخرى صغيرة باسم حزب "الجبهة الشعبية" أيضا، وحصل الحزب الجديد على ترخيص من الحكومة قبل أيام من فتح باب الترشح للانتخابات التشريعية.

طارق القيزاني صحافي تونسي

تونس - يتطلع اليسار التونسي إلى أن تكون ريمته الثالثة ثابتة هذه المرة في مساعده للصعود إلى السلطة للمرة الأولى منذ انتخابات 2011، تاريخ بدء الانتقال الديمقراطي في البلاد.

بعد أن ناضل رموزها طويلا ضد حكم الاستبداد، شكلت الأحزاب اليسارية رأس حربة المعارضة في البرلمان منذ الانتخابات الأولى التي أعقبت الثورة عام 2011، وبرغم كونها أقلية إلا أنها نجحت في أن تسمع صوتها وتعدّل قرارات الأغلبية الحاكمة في كثير من مشاريع القوانين.

ولم يكن حضور الأحزاب اليسارية مؤثرا في المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان) عام 2011 والذي كلف بصياغة دستور جديد للبلاد، كونها تقدمت إلى الانتخابات في ذلك العام في أحزاب مشتتة. لكن الأحزاب اليسارية لعبت دورا محوريا في الاحتجاجات الشعبية التي أرغمت الإسلاميين على التخلي عن الحكم في عام 2013 بعد حادثتي اغتيال سياسي، والتمهيد لصعود حكومة تكنوقراط عبر حوار وطني تولت الإشراف على تنظيم انتخابات 2014.

وفي تلك الانتخابات كونت أغلب الأحزاب اليسارية ائتلافا تحت غطاء "الجبهة الشعبية" فنجحت في احتلال المركز الرابع في الانتخابات التشريعية بنسبة 6.9 بالمئة من أصوات الناخبين وحصولها على 15 مقعدا، لكن الجبهة رفضت آنذاك الانضمام إلى الائتلاف الحكومي وفضلت البقاء في المعارضة.

وفي الرئاسية انسحب مرشحها

وفي الرئاسية انسحب مرشحها

ثقة في الفوز أم وهم